

الكنز

لا تصح فيه دعوى مجهول كالوصية والاقرب  
 تدفن أهل نارح وصفا لا هذا ما وقع في من البي  
 الدين وضع الشارع فيها من الدعا وغيرها  
 ما لم يكن ماندا أو معاملة لا تصحى الروايات  
 أو غير ذلك في وقت امان اهدن ثم من بعد  
 حجة اليد دعوى يطر في الظاهر والاعمال في  
 اجتهاد فمن كان مع الظاهر ولا فلف بالقول قوله  
 فان لم تكن اصل وترجع قول احدها بر حرجا  
 الحظر لصاع التمس في محضواته واختلف في  
 تعيينه فالقول قوله **فان** ذكر المدعى ان  
 له سنة امرها وانما الحكم قد يسلح فيه الى صوغ  
 طلبها ووصول اهله بحسب نظر عمر نصار  
 ولكن ذلك بعد وعظمتها وسولها الصادق

بسم الله الرحمن الرحيم

**الحمد لله** رب العالمين واشهد بان  
 لا اله الا الله الملك الخالق الخبير  
 عبده ورسوله الى الحزن والاس جمع صلى الله  
 عليه وعلى آله حفاظا شرعنا الى يوم الدين ثم بين  
 مقدمون والى يوم القيمة ندون ما حق في بعدك  
**اما بعد** فان الواجب على الحاكم ان يسمع  
 ادلتع الاستعداد ان يامر بالحضار للخصم فيسمع  
 ثم الاجابة بعد ان يبرل الخصم في مجلس مستو وقيل  
 عليه ما اوبلا مستويا الا ان يكون احدهما مسلما  
 والآخر كافر فلا يجلس معه ولا يجيبه بحجبه  
**فاذا** سمع الدعوى ثم الاجابة نظر في الدعوى  
 بعد صدقها ومن صاحبها على وجه الصحة  
 من كونها من كلف من مدعى متبرم عن كمالها انما

Copyright © King Saud University